من كتاب «بدائع الفوائد» لابن القيم

فائدة جليلة في قواعد

الأسماء الحسنى

تحقيق

عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر



الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية

هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ فاكس ٤٨٣٨٤٩٥

الجهراء: ص. ب: ٢٨٨٨ - الرمز البريدي: ١٠٣٠

Website: www. gheras. com

E-Mail: info@ gheras.com

فائدة جليلة

في قواعد الأسماء الحسنى

بقَلَمِ

عَبْد الرّزاق بن عَبد المحسِن البَدْر

طبعة مزيدة ومنقحة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد للَّه المحمود على كل حال، الموصوف بصفات الجلال والكمال، له الأسماء الحسنى وهو الكبير المتعال.

وصلى اللَّه وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى الصحب والآل.

أما بعد: فإنَّ من أجل العلوم وأعظمها نفعًا وأكثرها فائدةً معرفةَ القواعد والأصول والضوابط الكلية الجامعة، ذلك أنَّ «الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان والأصول للأشجار لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى وينمى نماءً مطردًا، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيرًا، كما أنَّها تجمع النظائر والأشباه التي من جمال العلم جمعها»[(١)] إلى

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول للشيخ عبد الرحمن بن سعدي (ص٤).

غير ذلك من الفوائد العظيمة والمنافع الجليلة التي لا تحصى.

بل إنَّ «من محاسن الشريعة وكمالها وجمالها وجلالها: أنَّ أحكامها الأصولية والفروعية والعبادات والمعاملات وأمورها كلها لها أصولٌ وقواعد تضبط أحكامها وتجمع متفرقها وتنشر فروعها وتردها إلى أصولها»[١].

والقاعدة: هي أمرٌ كليٌ ينطبق على جزئياتٍ كثيرةٍ تفهم أحكامها منها[٢].

فإذا ضُبطت القاعدةُ وفهم الأصل أمكن الإلمامُ بكثيرٍ من المسائل التي هي بمثابة الفرع لهذه القاعدة، وأُمن الخلطُ بين المسائل التي قد تشتبه، وكان فيها تسهيلٌ لفهم العلم وحفظه وضبطه، وبها يكون الكلام مبنيًا على علم متين وعدل وإنصاف.

ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لابد أن يكون مع الإنسان أصولٌ كليةٌ ترد إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم

---

(١) الرياض الناضرة للشيخ عبد الرحمن بن سعدي (ص٢٤٣).
(٢) انظر شرح الكوكب المنير للفتوحي (ص٦).

وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فسادٌ عظيمٌ»(١).

لأجل هذا عُني أهل العلم كثيرًا بوضع القواعد وجمعها في الفنون المختلفة، فلا تكاد تجد فنًا من الفنون إلا وله قواعدُ كثيرةُ وضوابطُ عديدةٌ تجمع متفرقه، وتزيل مشتبهه، وتنير معالمه، وتيسر فهمه، وحفظه، وضبطه.

وهذا الجزءُ الذي بين يديك مشتملٌ على أصولٍ عظيمةٍ وقواعدَ وضوابطَ مهمةٍ في فقه أسماء اللَّه الحسنى، مستمدةٍ من الشرع معلومةٍ بالاستقراء والتتبع لنصوص الكتاب والسنة، تعين مطالعها وقارئها على فهم الأسماء الحسنى فهمًا صحيحًا سليمًا بعيدًا عن شطط أهل الأهواء وانحرافاتهم الكثيرة في قواعدهم التي قعدوها وأصولهم التي أصلوها بعقولهم الفاسدةِ، وأهوائهم المنحرفةِ، فناقضوا بها أصول الشريعة، وعارضوا بها النصوص المحكمة، وأضلوا بها كثيرًا، وضلوا عن سواء السبيل.

---

(١) الفتاوى (١٩/ ٢٠٣).

وأصله «**فائدةٌ جليلةٌ**» أودعها الإمام المحقق والعلامة المدقق ابنُ قيم الجوزية كتابه العظيم «بدائع الفوائد»(١) نبه فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ضوابطَ مهمةٍ، وقواعدَ عظيمةٍ، وأصولٍ كليةٍ متينةٍ متعلقةٍ بفهم أسماء اللَّه الحسنى وفقهها. قال في تمامها رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «فهذه عشرون فائدةً مضافةً إلى القاعدة التي بدأنا بها في أقسام ما يوصف به الربُ تبارك وتعالى، فعليك بمعرفتها ومراعاتها، ثم اشرح الأسماء الحسنى إن وجدت قلبًا عاقلًا، ولسانًا قائلًا، ومحلًا قابلًا، وإلا فالسكوت أولى بك فجناب الربوبية أجلُّ وأعزُّ مما يخطر بالبال أو يعبر عنه المقال. . . ».

وقد رأيت أنَّ من المفيد جدًّا إفراد هذه الفائدة الجليلة بالنشر، لتكثر فائدتها؛ ولتكون سهلة التناول قريبة المأخذ، وقد تحصَّل لي بحمد اللَّه ثلاث نسخ خطية لهذا الموضع من بدائع الفوائد:

الأولى: من مكتبة المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (٢٩٧٦/ ف) ورمزت لها بالحرف (خ).

---

(١) (١/ ١٥٩ - ١٧٠).

والثانية: أيضًا من مكتبة المخطوطات بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية تحت رقم (١٠٥/ ف) ورمزت لها بالحرف (ص).

والثالثة: من مكتبة الأخ الفاضل الشيخ الوليد بن عبد الرحمن الفريان وقد صورها من إحدى المكتبات الخاصة. ورمزت لها بالحرف (ب).

فقابلت بين هذه النسخ الثلاث، والنسخة المطبوعة، ولوامع الأنوار البهية[(١)] للسفاريني فقد نقل جملةً كبيرةً من هذه القواعد نصًا عن بدائع الفوائد؛ ونظرًا لكثرة الأخطاء الواقعة في النسخ الخطية الثلاث، وفي النسخة المطبوعة لم اعتمد شيئًا منها أصلًا أبني عليه، وإنَّما قابلت بين النسخ وأثبت في المتن ما رأيته صحيحًا صوابًا؛ وللسبب ذاته لم أر أيضًا إثقال الهوامش بإثبات جميع الفروقات الواقعة بين النسخ، وإنَّما رأيت الاقتصار على ما في إثباته فائدة، ثم إنّي مع هذا قد عزوت الآيات القرآنية إلى أماكنها، وخرجت

---

(١) (١/ ١٢٣ - ١٢٨) و(١/ ١٣٢).

الأحاديث باختصار، وعلقت على بعض المواطن اليسيرة، فأرجو اللَّه أنْ يكون هذا العمل متقبلًا عنده وسائر أعمالي إنَّه قريبٌ مجيب.

وكتب

عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

في ١٥/٦/١٤١٥هـ

النص المحقق

صورة للصفحة الأولى للموضع المحقق

من نسخة (ب)

بله ومنصبا والعزو مثل رأيت النسر قطا أي رأيته في لون الذئب أي كذا رأيت
الذئب ومنه مررت بفارس مثل رأيت الأسد وهذا التقدير أحسن من قول
بعض النحويين إنه معمول وصف مقدر وهو قول ... وفيه
مثل رأيت كذا أو ما ذكرته لك أحسن وأبلغ فتأمله فإنه جليل. ما يجري
صفة أو خبرا على الرب تبارك وتعالى أقسام أحدها ما يرجع إلى نفس الذات
كقولك ذات وموجود وشيء الثاني ما يرجع إلى صفات معنوية كالعليم والقدير
والسميع الثالث ما يرجع إلى أفعاله كالخالق والرازق الرابع ما يرجع إلى
التنزيه المحض ولا بد من تضمنه ثبوتا إذ لا كمال في العدم المحض كالقدوس
السلام الخامس ولم يذكره أكثر الناس وهو الاسم الدال على جملة أوصاف
عديدة لا تختص بصفة معينة بل دال على معان لا على معنى مفرد نحو المجيد
العظيم الصمد فإن المجيد من اتصف بصفات متعددة من صفات الكمال
ولفظه يدل على هذا فإنه موضوع للسعة والكثرة والزيادة فمنه استمجد
المرخ والعفار وأمجد الناقة علفا ومنه رب العرش المجيد صفة للعرش
لسعته وعظمته وشرفه وتأمل كيف جاء هذا الاسم مقترنا بطلب الصلاة
من الله على رسوله كما علمنا صلى الله عليه وسلم لأنه في مقام طلب المزيد
والتعرض لسعة العطاء وكثرته ودوامه فأتى في هذا المطلوب باسم
يقتضيه كما تقول اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم ولا يحسن
إنك أنت السميع البصير فهو راجع إلى التوسل إليه بأسمائه وصفاته وهو من
أقرب الوسائل وأحبها إليه ومنه الحديث الذي في المسند والترمذي ألظوا
بياذا الجلال والإكرام ومنه اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت
المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام فهذا سؤال له
وتوسل إليه بحمده وأنه لا إله إلا هو المنان فهو توسل إليه بأسمائه
وصفاته وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعا عند المسؤول وهذا
باب عظيم من أبواب التوحيد أشرنا إليه إشارة وقد فتح لمن بصره
الله فلنرجع إلى المقصود وهو وصفه تعالى بالاسم المتضمن لصفات
عديدة فالعظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات الكمال وكذلك
الصمد قال ابن عباس هو السيد الذي كمل في سؤدده وقال أبو وائل هو

في أسماء الله وصفاته وأفعاله ونحو ذلك

صورة للصفحة الأولى للموضع المحقق

من نسخة (ص)

صورة للصفحة الأولى للموضع المحقق

من نسخة (خ)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الإمام العلامة المحقق شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد ابن أبي بكر الزرعي الشهير بابن قيم الجوزية رحمه اللَّه تعالى في كتابه القيم «بدائع الفوائد» ما نصه:

فائدة جليلة

ما يجري صفةً أو خبرًا على الرب تبارك وتعالى أقسامٌ:

أحدها: ما يرجعُ إلى نفس الذات؛ كقولك: ذات وموجود وشيء.

الثاني: ما يرجعُ إلى صفاتٍ معنويةٍ، كالعليم والقدير والسميع.

الثالث: ما يرجعُ إلى أفعاله؛ نحو: الخالق والرزاق.

الرابع: ما يرجعُ إلى التنزيه المحض. ولابد من تضمنه ثبوتًا إذ لا كمال في العدم المحض؛ كالقدوس السلام.

الخامس: ولم يذكره أكثرُ الناس، وهو الاسم الدال على جملة أوصافٍ عديدةٍ لا تختصُ بصفةٍ معينةٍ، بل هو دالٌ على معانٍ[1] لا على معنى مفردٍ؛ نحو: المجيد العظيم الصمد، فإنَّ المجيد من اتصف بصفاتٍ متعددةٍ من صفات الكمال، ولفظه يدل على هذا، فإنَّه موضوعٌ للسعة والكثرة والزيادة،

(١) في (المطبوعة) «معناه» وفي (ص) «معاني».

ومنه قولهم: «**في كل شجر نار واستمجد المَرْخُ والعَفارُ**»[١] وأمجد الناقة علفًا، ومنه ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدِ﴾[٢] صفة للعرش لسعته وعظمه وشرفه.

وتأمل كيف جاء هذا الاسمُ مقترنًا بطلب الصلاة من اللَّه على رسوله كما علمناه ﷺ[٣]؛ لأنه في مقام طلب المزيد

---

(١) في جميع النسخ الخطية والمطبوعة «فمنه استمجد المرخ والعفار» والمثبت من لوامع الأنوار (١/ ١٢٣). وقد وقع في المطبوعة «الغفار» بإعجام العين، وفي (ب) «العقار» وكلاهما خطأ.
قال الأزهري في تهذيب اللغة (١٠/ ٦٨٣): «ومن أمثال العرب: في كل الشجر نار، واستمجد المَرْخُ والعَفارُ؛ أي: استكثرا من النار فصلحا للاقتداح بهما» اهـ. والمَرْخُ: شجر سريع الوري، والعَفارُ: شجر يتخذ منه الزِّناد.

(٢) سورة البروج، الآية: ١٥ . وقد جاء في المطبوعة وجميع النسخ الخطية (رب العرش المجيد) وهو خطأ.

(٣) يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «لقيني كعب بن عُجرة فقال: ألا أهدي لك هدية؟ إن النبي ﷺ، خرج علينا فقلنا يا رسول اللَّه، قد علمنا كيف نسلِّم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا اللهمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صلَّيت على إبراهيم إنك حميدٌ مجيدٌ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك =

والتعرض لسعة العطاء وكثرته ودوامه، فأتى في هذا المطلوب باسم يقتضيه[١]؛ كما تقول: اغفر لي وارحمني إنَّك أنت الغفور الرحيم، ولا يحسن إنَّك أنت السميع البصير، فهو راجعٌ إلى المتوسل إليه[٢] بأسمائه وصفاته، وهو من أقرب الوسائل وأحبها إليه.

ومنه الحديثُ الذي في المسند والترمذي: «**أَلِظُّوا بياذا الجلال والإكرام**»[٣] ومنه: «**اللهم إني أسألك بأنَّ لك الحمد**

= حميدٌ مجيدٌ» البخاري (رقم: ٦٣٥٧) ومسلم: (رقم ٤٠٦).

والحديث مرويٌ عن غير واحد من الصحابة منهم: عقبة بن عمرو، وأبو مسعود الأنصاري، وأبو حميد الساعدي وغيرهم ﷺ. وانظر «فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل بن إسحاق القاضي بتحقيق العلّامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، انظر رسالة الوالد الشيخ عبد المحسن العباد «الصلاة على النبي ﷺ فضلها وكيفيتها». وهي مطبوعة متداولة.

(١) في (المطبوعة) «تقتضيه».

(٢) في (ص) «التوسل إليه».

(٣) رواه أحمد (٤/ ١٧٧) والحاكم (١/ ٤٩٨) وابن منده في التوحيد (٢/ ٢٠٢) من طريق عبد الله بن المبارك عن يحيى بن حسان عن ربيعة ابن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وقال الحاكم «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي وصححه الألباني. انظر السلسلة الصحيحة (٤/ ٤٩). =

لا إله إلا أنت المنان بديعُ السمٰوات والأرض يا ذا الجلال والإكرام»[١].

فهذا سؤالٌ له وتوسلٌ إليه بحمده[٢]، وأنه الذي لا إله إلا هو المنان، فهو توسلٌ إليه بأسمائه وصفاته، وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعًا عند المسؤول، وهذا بابٌ عظيمٌ من أبواب التوحيد أشرنا إليه إشارةً، وقد فتح لمن بصره اللَّه.

ولنرجع إلى المقصود وهو وصفه تعالى بالاسم المتضمن لصفاتٍ عديدةٍ، فالعظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات الكمال وكذلك الصمد، قال ابن عباس: «**هو السيد الذي كمل في سؤدده»**[٣]. وقال أبو وائل[٤]: «**هو السيد الذي**

= ورواه الترمذي (رقم ٣٥٢٤) من حديث أنس بن مالك، وقال: «حديث غريب».

(١) رواه أحمد (٣/ ١٢٠) وأبو داود (رقم: ١٤٩٥) وابن ماجه (رقم: ٣٨٥٨) والنسائي (٣/ ٥٢) والحاكم (١/ ٥٠٤) وصحح الألباني إسناده. انظر «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص٣٠).

(٢) في (المطبوعة) و(ب) و(خ) «وبحمده».

(٣) رواه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٣٤٦).

(٤) في (المطبوعة) و(خ) و(ب) «ابن وائل» وهو خطأ، وأبو وائل هو: =

انتهى سؤدده»[١].

وقال عكرمة: «**الذي ليس فوقه أحد**»[٢].

وكذلك قال الزجاج: «**الذي ينتهي إليه السؤدد فقد صمد له كل شيء**»[٣].

وقال ابن الأنباري: «**لا خلاف بين أهل اللغة أنَّ الصمد السيد الذي ليس فوقه أحد الذي يصمد إليه الناس في حوائجهم وأمورهم**»[٤] واشتقاقه يدل على هذا، فإنَّه من الجمع والقصد، فهو[٥] الذي اجتمع القصد نحوه، واجتمعت فيه صفات السؤدد، وهذا أصله في اللغة كما قال[٦]:

= شقيق بن سلمة الأسدي ثقة مخضرم مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة «التقريب».

(١) رواه ابن جرير (١٥/ ٣٤٦).

(٢) ذكره ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص. الفتاوى (١٧/ ٢١٦).

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٣٧٧، ٣٧٨).

(٤) نقله ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص. الفتاوى (١٧/ ٢١٦).

(٥) «فهو» ساقطة من (المطبوعة) و(ب) و(خ).

(٦) القائل هو: سبرة بن عمرو الأسدي، وقيل هو لهند بنت معبد بن نضلة تبكي عميها اللذين قتلهما النعمان انظر «مجاز اللغة» لأبي عبيدة (٢/ ٣١٦) وهامشه.

ألا بكر الناعي بخيري بني أسد

بعمرو بن يربوع[١] وبالسيد الصمد

والعرب تسمي أشرافها بالصمد؛ لاجتماع قصد القاصدين إليه، واجتماع صفات السيادة فيه.

السادس: صفةٌ تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدرٌ زائدٌ على مفرديهما؛ نحو: الغني الحميد، العفو القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن. فإنَّ الغنى صفة كمال، والحمد كذلك، واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر، فله ثناءٌ من غناه، وثناءٌ من حمده، وثناءٌ من اجتماعهما. وكذلك العفو القدير، والحميد المجيد[٢]، والعزيز الحكيم، فتأمله فإنَّه من أشرف المعارف.

وأما صفات السلب المحض فلا تدخل في أوصافه تعالى إلا

(١) ورد البيت في «مجاز اللغة» و«تفسير الطبري» وغيرهما بلفظ: «بعمرو ابن مسعود».

(٢) من قوله: «وهكذا عامة...» إلى قوله: «... والحميد المجيد» ساقط من (ب).

أنْ تكون متضمنةً لثبوتٍ؛ كالأحد المتضمن لانفراده بالربوبية والإلهية، والسلام المتضمن لبراءته من كل نقص يضاد كماله، وكذلك الإخبار عنه بالسلوب إنما[١] هو لتضمنها ثبوتًا كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٢] فإنَّه متضمن لكمال حياته وقيوميته، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[٣] متضمنٌ لكمال قدرته، وكذلك قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾[٤] متضمنٌ لكمال علمه، وكذلك قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[٥] متضمن لكمال صمديته وغناه، وكذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٦] متضمن لتفرده بكماله وأنه لا نظير له، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٧] متضمنٌ لعظمته وأنَّه جلَّ عن أن يُدرك بحيث يحاط به، وهذا مطردٌ في كلِّ ما وصف به نفسه من السلوب.

---

(١) «إنما» زيادة من لوامع الأنوار.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥ .
(٣) سورة ق، الآية: ٣٨ .
(٤) سورة يونس، الآية: ٦١ . وقع في (خ) و(المطبوعة): «لا يعزب».
(٥) سورة الإخلاص، الآية: ٣ .
(٦) سورة الإخلاص، الآية: ٤ .
(٧) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣ .

ويجب أن يعلم هنا أمورٌ[١]:

أحدها: أنَّ ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته؛ كالشيء والموجود والقائم بنفسه، فإنَّه[٢] يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا[٣].

الثاني: أنَّ الصفة إذا كانت منقسمةً إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه، بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد والفاعل والصانع، فإنَّ هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه؛ ولهذا غلط من سماه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفعَّالُ لما يريد فإنَّ الإرادة والفعل والصنع منقسمةٌ؛ ولهذا إنَّما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلًا وخبرًا.

الثالث: أنَّه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدًا أن يشتق له منه اسمٌ مطلقٌ كما غلط فيه بعضُ المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى المضل الفاتن الماكر تعالى اللَّه عن قوله، فإنَّ

---

(١) في (ب): «ويجب أن تعلم هنا أمورًا».
(٢) في (ص): «فإن هذا...».
(٣) انظر درء التعارض لابن تيمية (٤/ ١٤٠).

هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعالٌ مخصوصةٌ معينةٌ فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة، واللَّه أعلم.

الرابع: أنَّ أسماءَه الحسنى هي أعلامٌ وأوصافٌ، والوصفُ بها لا يُنافي العَلَمِيَة، بخلاف أوصاف العباد فإنَّها تنافي علميتهم؛ لأنَّ أوصافهم مشتركةٌ فنافتها العلميةُ المختصةُ بخلاف أوصافه تعالى[١].

الخامس: أنَّ الاسم من أسمائه له دلالاتٌ:

- دلالةٌ على الذات والصفة بالمطابقة.
- ودلالةٌ على أحدهما بالتضمن.
- ودلالةٌ على الصفة الأخرى باللزوم[٢].

السادس: أنَّ أسماءَه الحسنى لها اعتباران:

---

(١) انظر بدائع الفوائد (١/ ٢٤).

(٢) كاسم «الحي» مثلًا، فإنه دالٌ على الذات وعلى صفة الحياة بالمطابقة. ودالٌ على الذات وحدها وعلى صفة الحياة وحدها بالتضمن، ودالٌ على القدرة والسمع والبصر والعلم وغيرها من الصفات باللزوم. ودلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على كامل معناه، ودلالة التضمن هي دلالة اللفظ على بعض معناه، ودلالة اللزوم هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه.

- اعتبارٌ من حيث الذاتُ.

- واعتبارٌ من حيث الصفاتُ.

فهي بالاعتبار الأول مترادفةٌ، وبالاعتبار الثاني متباينةٌ.

السابع: أنَّ ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفيٌ، وما يطلق عليه في باب الإخبار[١] لا يجب أن يكون توقيفيًا؛ كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه. فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفيةٌ، أو يجوز أن يطلق عليه منها بعضُ ما لم يرد به السمع.

الثامن: أنَّ الاسم إذا أطلق عليه جاز أنْ يشتق منه المصدرُ والفعلُ فيخبر به عنه فعلًا ومصدرًا؛ نحو: السميع البصير القدير، يطلق عليه منه السمعُ والبصرُ والقدرةُ ويخبر عنه بالأفعال من ذلك؛ نحو ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾[٢]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[٣] هذا إنْ كان الفعل متعديًا، فإنْ كان لازمًا لم يخبر

---

(١) في (المطبوعة) و(خ) و(ب) «من الأخبار» وفي (ص) «في الأخبار» والمثبت من لوامع الأنوار.

(٢) سورة المجادلة، الآية: ١ .

(٣) سورة المرسلات، الآية: ٢٣ .

عنه به نحو: الحي، بل يطلق عليه الاسمُ والمصدرُ[١] دون الفعل، فلا يقال: حيي[٢].

التاسع: أنَّ أفعال الرب تبارك وتعالى صادرةٌ عن أسمائه وصفاته، وأسماءُ المخلوقين صادرةٌ عن أفعالهم، فالرب تبارك وتعالى فِعاله عن كماله، والمخلوق كماله عن فعاله، فاشتقت له الأسماءُ بعد أنْ كمل بالفعل، فالرب لم يزل كاملًا فحصلت أفعاله عن كماله؛ لأنَّه كاملٌ بذاته وصفاته، فأفعاله صادرةٌ عن كماله، كَمُلَ ففعل، والمخلوق فعل فكمل الكمال اللائق به.

العاشر: إحصاءُ الأسماء الحسنى والعلمُ بها أصلٌ للعلم بكل معلوم، فإنَّ المعلومات سواه إمَّا أن تكون خلقًا له تعالى أو أمرًا، إمَّا علمٌ بما كونه، أو علمٌ بما شرعه. ومصدرُ الخلق والأمر عن أسمائه الحسنى، وهما مرتبطان بها ارتباط المقتضى[٣] بمقتضِيه، فالأمرُ كلهُ مصدره عن أسمائه

---

(١) فيقال: من أسمائه سبحانه «الحي» ومن صفاته «الحياة».

(٢) انظر كتاب «القواعد المثلى في صفات اللَّه وأسمائه الحسنى» للشيخ محمد العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء (ص١٠، ١١).

(٣) في (ص) «ارتباطًا للمقتضي».

الحسنى، وهذا كلُّه حسنٌ[١] لا يخرج عن مصالح العباد والرأفة والرحمة بهم والإحسان إليهم بتكميلهم بما أمرهم به ونهاهم عنه، فأمره كلُّه مصلحةٌ وحكمةٌ ورحمةٌ ولطفٌ وإحسانٌ، إذ مصدرهُ أسماؤه الحسنى، وفعله كلُّه لا يخرج عن العدل والحكمة والمصلحة والرحمة، إذ مصدره أسماؤه الحسنى فلا تفاوت في خلقه ولا عبث، ولم يخلق خلقه باطلًا ولا سدى ولا عبثًا، وكما أنَّ كل موجودٍ سواه فبإيجاده فوجود من سواه تابعٌ لوجوده تبع المفعول المخلوق لخالقه، فكذلك العلمُ به[٢] أصلٌ للعلم بكل ما سواه.

فالعلم بأسمائه وإحصاؤها أصلٌ لسائر العلوم فمن أحصى أسماءَه كما ينبغي للمخلوق أحصى جميعَ العلوم، إذ إحصاءُ أسمائه أصلٌ لإحصاء كلِّ معلوم؛ لأنَّ المعلومات هي من مقتضاها[٣] ومرتبطةٌ بها. وتأمل صدور الخلق والأمر عن علمه وحكمته تعالى؛ ولهذا لا تجد فيها خللًا ولا تفاوتًا؛

(١) في (ب) «مصدر حسن».
(٢) في (ص) «بها».
(٣) في (ص) «مقتضياتها».

لأنَّ الخلل الواقع فيما يأمرُ به العبد أو يفعله؛ إمَّا أنْ يكون لجهله به، أو لعدم حكمته. وأمَّا الرب تعالى فهو العليم الحكيم، فلا يلحق فعله ولا أمره خللٌ ولا تفاوتٌ ولا تناقضٌ.

الحادي عشر: أنَّ أسماءه كلَّها حسنى ليس فيها اسمٌ غير ذلك أصلًا، وقد تقدم أنَّ من أسمائه ما يطلق عليه باعتبار الفعل؛ نحو الخالق والرازق والمحيي والمميت، وهذا يدل على أنَّ أفعاله كلَّها خيراتٌ محضةٌ[1] لا شر فيها؛ لأنَّه لو فعل الشر لاشتق له منه اسم ولم تكن أسماؤه كلُّها حسنى، وهذا باطلٌ، فالشر ليس إليه، فكما لا يدخل في صفاته ولا يلحق ذاته فلا يدخل في أفعاله، فالشر ليس إليه، لا يضاف إليه فعلًا ولا وصفًا، وإنَّما يدخل في مفعولاته.

وفرقٌ بين الفعل والمفعول، فالشر قائمٌ بمفعوله المباين له، لا بفعله الذي هو فعله، فتأمل هذا فإنه خفي على كثيرٍ من المتكلمين وزلت فيه أقدامٌ وضلت فيه أفهامٌ، وهدى اللَّه أَهل

---

(١) في (المطبوعة) «محض».

الحق لما اختلفوا فيه بإذنه، واللَّه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم[١].

الثاني عشر: في بيان مراتب إحصاء أسمائه التي من أحصاها دخل الجنة وهذا هو قطب السعادة، ومدار النجاة والفلاح.

المرتبة الأولى: إحصاءُ ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهمُ معانيها ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دعاؤه بها؛ كما قال اللَّه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ

(١) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الشر لم يضف إلى اللَّه في الكتاب والسنة إلا على أحد وجوه ثلاثة:
١- إما بطريق العموم؛ كقوله: ﴿اللَّه خالق كل شيء﴾.
٢- وإما بطريقة إضافته إلى السبب، كقوله: ﴿من شر ما خلق﴾.
٣- وإما بحذف فاعله كقوله عن الجن: ﴿وأنا لا ندري أشرٌ أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدًا﴾ ثم قال: «ولهذا ليس من أسماء اللَّه الحسنى اسمٌ يتضمن الشر، وإنما يذكر الشر في مفعولاته؛ كقوله: ﴿نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم، وأن عذابي هو العذاب الأليم﴾ وقوله: ﴿إن ربك لسريع العقاب وإنَّه لغفور رحيم﴾ انظر الفتاوى (٨/ ٩٤ - ٩٦).

ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾[١].

وهو مرتبتان:

إحداهما: دعاء ثناءٍ وعبادةٍ.

والثاني: دعاء طلب ومسألةٍ[٢].

فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، وكذلك لا يُسأل إلا بها، فلا يقال: يا موجود أو يا شيء أو يا ذات اغفر لي وارحمني، بل يُسأل في كل مطلوبٍ باسم يكون مقتضيًا لذلك المطلوب، فيكون السائل متوسلًا إليه بذلك الاسم.

ومن تأمل أدعية الرسل، ولاسيما خاتمهم وإمامهم - صلوات اللَّه وسلامه عليهم - وجدها مطابقةً لهذا. وهذه العبارة أولى من عبارة من قال: يتخلق بأسماء اللَّه، فإنَّها ليست بعبارةٍ سديدةٍ[٣]، وهي منتزعةٌ من قول الفلاسفة:

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٨٠ .

(٢) انظر بدائع الفوائد لابن القيم (٣/ ٢ - ١٢).

(٣) وأما حديث «تخلقوا بأخلاق اللَّه» فلا يعرف له أصلٌ في شيء من كتب السنة انظر تخريج العقيدة الطحاوية للألباني (ص٦٣).

الفلسفةُ التشبه بالإله على قدر الطاقة[١]، وأحسن منها عبارة أبي الحكم بن بَرَّجان[٢] وهي التعبد، وأحسن منها العبارة المطابقة للقرآن وهي الدعاء المتضمن للتعبد والسؤال. فمراتبها أربعة: أشدها إنكارًا عبارة الفلاسفة وهي التشبه، وأحسن منها عبارة من قال: التخلق، وأحسن منها عبارة من قال التعبد، وأحسن من الجميع الدعاء وهي لفظ القرآن[٣].

الثالث عشر: اختلف النظار في الأسماء التي تطلق على اللَّه وعلى العباد؛ كالحي والسميع والبصير والعليم والقدير والملك ونحوها فقالت طائفة من المتكلمين: هي حقيقةٌ في العبد مجازٌ في الرب وهذا قول غلاة الجهمية، وهو أخبث

---

(١) في (المطبوعة) «من قول الفلاسفة بالتشبه بالإله على قدر الطاقة» وفي (ب) و(خ) «من قول الفلاسفة بالإله على قدر الطاقة» وانظر التعريفات للجرجاني (ص١٦٩).

(٢) في (المطبوعة) و(ب) و(خ) «بن برهان» وفي (ص) «لأن الحكم برزخان» وكلاهما خطأ. والصواب المثبت كما في لوامع الأنوار. وهو أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن اللخمي الإشبيلي، يقال له: ابن برجان توفي سنة ٥٣٦هـ. سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٧٢).

(٣) في لوامع الأنوار «وهي المطابقة للأمر القرآني».

الأقوال وأشدها فسادًا.

الثاني: مقابلُهُ، وهو أنَّها حقيقةٌ في الرب مجازٌ في العبد، وهذا قول أبي العباس الناشي[(١)].

الثالث: أنَّها حقيقة فيهما، وهذا قول أهل السنة، وهو الصواب[(٢)].

واختلاف الحقيقتين فيهما لا يخرجها عن كونها[(٣)] حقيقة فيهما، وللرب تعالى منها ما يليق بجلالـه، وللعبد منها ما يليق به[(٤)].

---

(١) في (ص) «ابن عباس» وهو خطأ. وهو عبد الله بن محمد الأنباري، الملقب بالناشي، المتكلم الشاعر توفي سنة ٢٦٣هـ. قال الذهبي «وكان من كبار المعتزلة الأرعواء» تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٢٩١ - ٣٠٠، ص ١٨١).

(٢) في (ص) «وهذا قول الأكثرين وهو الصواب» وفي (ب) و(خ) «وهذا قول وهو الصواب».

(٣) في (ب) «لا يخرجهما عن كونهما».

(٤) قال شيخ الإسلام بعد أن عرض هذه الأقوال: «ولو كانت أسماء الله وصفاته مجازًا يصح نفيها عند الإطلاق لكان يجوز أنَّ الله ليس بحي ولا عليم ولا قدير ولا سميع ولا بصير ولا يحبهم ولا يحبونه ولا استوى على العرش، ونحو ذلك، ومعلومٌ بالاضطرار من دين =

وليس هذا موضع التعرض لمأخذ هذه الأقوال وإبطال باطلها وتصحيح صحيحها، فإنَّ الغرض الإشارةُ إلى أمورٍ ينبغي معرفتها في هذا الباب، ولو كان المقصود بسطها لاستدعت سفرين أو أكثر.

الرابع عشر: أنَّ الاسم والصفة من هذا النوع له ثلاثُ اعتباراتٍ:

- اعتبارٌ من حيث هو مع قطع النظر عن تقييده بالرب تبارك وتعالى أو العبد.

- الاعتبار الثاني: اعتباره مضافًا إلى الرب مختصًا به.

- الثالث: اعتباره مضافًا إلى العبد مقيدًا به.

١- فما لزم الاسم لذاته وحقيقته[1] كان ثابتًا للرب والعبد،

= الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته اللّه تعالى من الأسماء الحسنى والصفات بل هذا جحد للخالق وتمثيل له بالمعدومات» ثم نقل حكاية ابن عبد البر إجماع أهل السنة والجماعة على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة وحملها على الحقيقة لا على المجاز خلافًا لأهل البدع كالجهمية وغيرهم. انظر الفتاوى (٥/ ١٩٧).

(١) في (ب) و(خ) «لذاته حقيقة».

وللرب منه ما يليق بكماله وللعبد منه ما يليق به. وهذا كاسم السميع الذي يلزمه إدراك المسموعات والبصير الذي يلزمه رؤية المبصرات، والعليم والقدير وسائر الأسماء، فإنَّ شرط صحة إطلاقها حصول معانيها وحقائقها للموصوف بها. فما لزم هذه الأسماء لذاتها فإثباته للرب تعالى لا محذور فيه بوجه، بل يثبت له[1] على وجه لا يماثلُ[2] فيه خَلْقَهُ ولا يشابِهُهُم، فمن نفاه عنه لإطلاقه على المخلوق ألحد في أسمائه وجحد صفات كماله، ومن أثبته له على وجهٍ يماثل فيه خلقه فقد شبهه بخلقه، ومن شبه اللَّه بخلقه فقد كفر، ومن أثبته له على وجهٍ لا يماثل فيه خلقه بل كما يليق بجلاله وعظمته فقد برئ من فرث التشبيه ودم التعطيل وهذا طريق أهل السنة.

٢- وما لزم الصفةَ لإضافتها إلى العبد وجب نفيه عن اللَّه، كما يلزمُ حياة العبد من النومِ والسِنةِ والحاجةِ إلى الغذاءِ ونحو ذلك، وكذلك ما يلزمُ إرادته من حركة نفسه في جلب ما

(١) في المطبوعة «بل ثبتت له» وفي (ب) «بل ثبت له».
(٢) في (المطبوعة) و(ب) و(خ) «لا يماثله» والمثبت من (ص).

ينتفع به ودفع ما يتضرر به، وكذلك ما يلزمُ علوه من احتياجه إلى ما هو عالٍ عليه وكونه محمولًا به مفتقرًا إليه محاطًا به. كلُّ هذا يجب نفيُهُ عن القدوس السلام تبارك وتعالى.

٣- وما لزم صفةً من جهة اختصاصهِ تعالى بها فإنَّه لا يَثْبُتُ للمخلوق بوجه كعلمه الذي يلزمه القِدَمُ والوجوبُ والإحاطةُ بكل معلومٍ، وقدرتهِ، وإرادتهِ، وسائرِ صفاته. فإنَّ ما يختصُ به منها لا يمكنُ إثباتُهُ للمخلوق.

فإذا أحطتَ بهذه القاعدةِ خُبرًا وعَقَلْتَها كما ينبغي خلصت من الآفتين اللتين هما أصلُ بلاءِ المتكلمين: آفةِ التعطيل وآفةِ التشبيه، فإنَّك إذا وفيت هذا المقامَ حقه من التصور أثبت للَّه الأسماءَ الحسنى والصفاتِ العلى حقيقةً فخلصت من التعطيل، ونفيت عنها خصائص المخلوقين ومشابهتهم فخلصت من التشبيه، فتدبر هذا الموضع واجعله آخيَّتَكَ[1] التي ترجعُ إليها في هذا الباب واللَّه الموفق للصواب.

---

(١) في (المطبوعة) «جُنتك» والآخيَّةُ: بالمد والتشديد واحدة الأواخيّ، وهي أن يدفن طرفًا قطعة من الحبل في الأرض وفيه عصية أو حُجير فيظهر منه مثل عروة تشد إليه الدابة. الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٦٥).

الخامس عشر: أنَّ الصفة متى قامت بموصوفٍ لزمها أمورٌ أربعةٌ: أمران لفظيان، وأمران معنويان.

فاللفظيان: ثبوتي وسلبي، فالثبوتي: أنْ يشتق للموصوف منها اسمٌ. والسلبي: أنْ يمتنع الاشتقاق لغيره.

والمعنويان: ثبوتي وسلبي؛ فالثبوتي: أنْ يعود حكمها إلى الموصوف ويخبر بها عنه. والسلبي أنْ لا يعود حكمها إلى غيره ولا يكون خبرًا عنه.

وهي[١] قاعدةٌ عظيمةٌ في معرفة الأسماء والصفات، فلنذكر من ذلك مثالًا واحدًا وهو[٢] صفةُ الكلام. فإنَّها إذا قامت بمحل كان هو المتكلم[٣] دون من لم تقم به[٤]، وأُخبر عنه بها وعاد حكمها إليه دون غيره، فيقال: قال، وأمر، ونهى، ونادى، وناجى، وأخبر، وخاطب، وتكلم، وكلم، ونحو

(١) في (ص) «وهذه».
(٢) في (ص) «وهي».
(٣) في (المطبوعة) «فإنه إذا قامت بمحل كانت هو التكلم» وفي (ب) و(خ) «فإنه إذا قامت بمحل كانت هو المتكلم» والمثبت من (ص).
(٤) في (ب) «دون من لم يقم به».

ذلك، وامتنعت هذه الأحكامُ لغيره فيستدل بهذه الأحكام والأسماء على قيام الصفة به وسلبها عن غيره على عدم قيامها به، وهذا هو أصل السنة الذي ردوا به على المعتزلة والجهمية وهو من أصح الأصول طردًا وعكسًا[(١)].

السادس عشر: أنَّ الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصرٍ ولا تحد بعددٍ[(٢)]، فإنَّ للَّه تعالى أسماءً وصفاتٍ استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ، كما في الحديث الصحيح: «**أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[(٣)].

(١) راجع في هذه القاعدة شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص٦٢).
والطرد: هو التلازم في الثبوت، والعكس: هو التلازم في الانتفاء الذي هو السلب.

(٢) في (ص) «ولا تحد ولا تعدد».

(٣) جزء من حديث، أخرجه أحمد (١/ ٣٩١) والحاكم (١/ ٥٠٩) وصححه، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٣٠٩) وغيرهم، وصححه ابن القيم في شفاء العليل (ص٢٧٤) والألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٣٣٦).

فجعل أسماءه ثلاثة أقسام:

- قسم سمى به نفسه فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم ولم ينزل به كتابه.

- وقسم أنزل به كتابه فتعرف به إلى عباده.

- وقسم استأثر به في علم غيبه فلم يُطلع عليه أحدًا(١) من خلقه؛ ولهذا قال: «**استأثرت به**» أي: انفردت بعلمه، وليس المرادُ إنفرادَهُ بالتسمي به(٢)؛ لأنَّ هذا الانفراد ثابتٌ في الأسماء التي أنزل بها كتابه.

ومن هذا قول النبي ﷺ، في حديث الشفاعة: «**فيفتح عليَّ من محامده بما لا أحسنه الآن**»(٣) وتلك المحامد هي بأسمائه(٤) وصفاته.

ومنه قوله ﷺ: «**لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على**

(١) في (المطبوعة) و(خ) «أحد».
(٢) في (ب) «بالسمى به».
(٣) رواه البخاري (٨/ ٣٩٥ الفتح) ومسلم (١/ ١٨٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) في (المطبوعة) «وتلك المحامد هي تفي بأسمائه...».

نفسك»[١].

وأما قوله ﷺ: **«إنَّ للَّه تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة»**[٢] فالكلام جملةٌ واحدةٌ، وقوله: **«من أحصاها دخل الجنة»** صفةٌ لا خبرٌ مستقلٌ[٣]. والمعنى له أسماءٌ متعددةٌ[٤] من شأنها أنَّ من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينفي أنْ يكون له أسماءٌ غيرها، وهذا كما تقول: لفلان مائةُ مملوكٍ قد أعدهم للجهاد فلا ينفي هذا أنْ يكون له مماليكُ سواهم معدين[٥] لغير الجهاد، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه[٦].

السابع عشر: إنَّ أسماءَه تعالى منها ما يطلق عليه مفردًا

---

(١) رواه مسلم (١/ ٣٥٢) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (١٣/ ٣٧٧ الفتح) ومسلم (٢/ ٢٠٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في «المطبوعة» و(ب) و(خ) «مستقبل».

(٤) في (ص) «معدودة».

(٥) في (المطبوعة) «معدون».

(٦) وراجع درء التعارض لابن تيمية (٣/ ٣٣٢) والفتاوى له (٢٢/ ٤٨٦) وشفاء العليل لابن القيم (ص٢٧٧).

ومقترنًا بغيره وهو غالب الأسماء؛ كالقدير والسميع والبصير والعزيز والحكيم، وهذا يسوغ أنْ يدعا به مفردًا ومقترنًا بغيره، فتقول: يا عزيز يا حليم، يا غفور يا رحيم، وأنْ يفرد كل اسم. وكذلك في الثناء عليه والخبر عنه به يسوغ لك[(١)] الإفرادُ والجمعُ، ومنها مالا يطلق عليه بمفرده بل مقرونًا بمقابله؛ كالمانع والضار والمنتقم، فلا يجوز أنْ يفرد هذا عن مقابله فإنَّه مقرونٌ بالمعطي والنافع والعفو. فهو المعطي المانع، الضار النافع، المنتقم العفو، المعز المذل؛ لأنَّ الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله؛ لأنَّه يراد به أنَّه المنفردُ بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعًا، ونفعًا وضرًا، وعفوًا وانتقامًا. وأمَّا أنْ يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ.

فهذه الأسماءُ المزدوجةُ تجري الأسماءُ منها مجرىٰ الاسم الواحد الذي يمتنع فصلُ بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد؛ ولذلك لم تجئ مفردة ولم تطلق عليه إلا مقترنة فاعلمه. فلو قلت: يا مذل يا ضار

(١) في (المطبوعة) «بما يسوغ لك».

يا مانع وأخبرت[١] بذلك لم تكن مثنيًا عليه ولا حامدًا له حتى تذكر مقابلها[٢].

الثامن عشر: أنَّ الصفات ثلاثةُ أنواع: صفات كمال، وصفات نقص، وصفات لا تقتضي كمالًا ولا نقصًا، وإن كانت القسمةُ التقديريةُ تقتضي قسمًا رابعًا وهو ما يكون كمالًا ونقصًا باعتبارين.

والرب تعالى منزهٌ عن الأقسام الثلاثة وموصوفٌ بالقسم الأول، وصفاتُهُ كلُّها صفاتُ كمالٍ محضٍ فهو موصوفٌ من الصفات بأكملها، وله من الكمال أكمله.

وهكذا أسماؤه الدالةُ على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملُها، فليس في الأسماء أحسنُ منها ولا يقوم غيرُها مقامها ولا يؤدي معناها، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيرًا بمرادفٍ محضٍ، بل هو على سبيل التقريب والتفهيم.

وإذا عرفت هذا فله سبحانه من كلِّ صفةٍ كمالٍ أحسنُ اسمٍ وأكملُهُ وأتمُهُ معنى وأبعدُه وأنزهُه عن شائبة عيبٍ أو نقصٍ،

(١) في (ص) «أو أخبرت» وفي (ب) «فأخبرت».
(٢) في (ص) «مقابله».

فله من صفة الإدراكات: العليم الخبير دون العاقل الفقيه، والسميع البصير دون السامع والباصر والناظر، ومن صفات الإحسان: البر الرحيم الودود دون الرفيق[١] والشفوق[٢] ونحوهما، وكذلك العلي العظيم دون الرفيع[٣] الشريف، وكذلك الكريم دون السخي، والخالق الباريء المصور دون الفاعل الصانع المشكل، والغفور العفو دون الصفوح الساتر.

وكذلك سائر أسمائه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيرُهُ مقامه.

فتأمل ذلك فأسماؤه أحسن الأسماء كما أنَّ صفاته أكمل

---

(١) كذا في جميع النسخ الخطية التي بين يدي، والصواب «الرقيق» - بالقاف -، فإن اسم «الرفيق» - بالفاء - ثابت في قوله ﷺ: «إن الله رفيق يحب الرفق». وقد عده ابن القيم في كتاب مدارج السالكين (٢/ ٢٩٤) من أسماء الله عز وجل، ثم تبين لي بعد ذلك وجوده في بعض النسخ الخطية الأخرى، بلفظ «الرقيق».

(٢) في (ب) و(خ) «والمشوق» وفي (ص) «والمعشوق».

(٣) ورد هذا الاسم مضافًا كما في قوله تعالى: ﴿رفيع الدرجات ذو العرش﴾ [غافر: ١٥] قال ابن سعدي في تفسيره (٦/ ٥١٥): «أي: العلي الأعلى، الذي استوى على العرش واختص به وارتفعت درجاته ارتفاعًا باين به مخلوقاته وارتفع به قدره وجلت أوصافه...».

الصفات فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله إلى ما وصفه به المبطلون والمعطلون[١].

التاسع عشر: إنَّ من أسمائه الحسنى ما يكون دالًا على عدة صفات ويكون ذلك الاسمُ متناولًا لجميعها تناول الاسم الدال على الصفة الواحدة لها كما تقدم بيانه؛ كاسمه العظيم والمجيد والصمد؛ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه عنه ابنُ أبي حاتم في تفسيره: «**الصمد: السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع شرفه وسؤدده، وهو اللَّه سبحانه. هذه صفته لا تنبغي إلا له، ليس له كفوًا أحد،**

---

(١) كما قال تعالى: ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد للَّه رب العالمين﴾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أول «العقيدة الواسطية» في معنى الآية: «فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب».

وليس كمثله شيء، سبحان الله الواحد القهار»[١] هذا لفظه.

وهذا مما خفي على كثيرٍ ممن تعاطى الكلام في تفسير الأسماء الحسنى ففسر الاسم بدون معناه، ونقصه من حيث لا يعلم، فمن لم يحط بهذا علمًا بخس الاسم الأعظم حقه وهضمه معناه، فتدبره.

العشرون: وهي الجامعةُ لما تقدم من الوجوه، وهو معرفة الإلحاد في أسمائه حتى لا يقع فيه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[٢].

والإلحادُ في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها. وهو مأخوذٌ من الميل كما يدل عليه مادته[٣] «ل ح د» فمنه: اللحد وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه: الملحد في الدين المائل عن الحق إلى الباطل. قال ابن السكيت: **«الملحد المائل عن الحق**

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٣٤٦).

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

(٣) في (ص) «مادة».

المدخل فيه ما ليس منه»[١] ومنه: الملتحد وهو مفتعل من ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا﴾[٢] أي: من تعدل إليه، وتهرب إليه، وتلتجئ إليه، وتبتهل إليه فتميل إليه عن غيره. تقول العرب التحد فلان إلى فلان إذا عدل إليه.

إذا عرفت هذا فالإلحادُ في أسمائه أنواعٌ:

أحدها: أنْ يسمى الأصنام بها؛ كتسميتهم اللات من الإلهية والعزى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلهًا. وهذا إلحاد حقيقة فإنَّهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة[٣].

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله كتسمية النصارى له أبًا،

---

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري (٤/ ٤٢١).

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٧ .

(٣) قال ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿وذروا الذين يلحدون في أسمائه﴾ «يعني به المشركين، وكان إلحادهم في أسماء اللَّه أنَّهم عدلوا بها عما هي عليه فسموا بها آلهتهم وأوثانهم، وزادوا فيها ونقصوا منها، فسموا بعضها اللات اشتقاقًا منهم لها من اسم اللَّه الذي هو اللَّه، وسموا بعضها العزى اشتقاقًا لها من اسم اللَّه الذي هو العزيز» ثم روى عن مجاهد في معنى الآية: أنَّه قال: «اشتقوا العزى من العزيز، واشتقوا اللات من اللَّه» تفسير ابن جرير الطبري (٩/ ١٣٣).

وتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته[١]، أو علةً فاعلةً بالطبع[٢]، ونحو ذلك.

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص؛ كقول أخبث اليهود: إنَّه فقير، وقولهم: إنَّه استراح بعد أنْ خلق خلقه، وقولهم: يد اللَّه مغلولة، وأمثال ذلك مما هو إلحادٌ في أسمائه وصفاته.

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها؛ كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنَّها ألفاظٌ مجردةٌ لا تتضمن صفات ولا معاني، فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم والمريد، ويقولون: لا حياة له ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلًا وشرعًا ولغة وفطرةً، وهو يقابل إلحاد المشركين؛ فإنَّ أولئك أعطوا أسمائه وصفاته لآلهتهم،

(١) الموجب بالذات هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل إن كان علة تامة له من غير قصد وإرادة؛ كوجوب صدور الإشراق عن الشمس والإحراق عن النار. التعريفات للجرجاني (ص٢٣٧).

(٢) العلة الفاعلة بالطبع: هو ما يوجد الشيء بسببه بلا إرادة. التعريفات للجرجاني (ص١٤٠ و١٥٥).

وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها فكلاهما ملحدٌ في أسمائه.

ثم الجهمية وفروخُهُم متفاوتون في هذا الإلحاد فمنهم الغالي والمتوسط والمنكوب[١]. وكل من جحد شيئًا[٢] مما وصف اللَّه به نفسه أو وصفه به رسوله فقد ألحد في ذلك فليستقل أو ليستكثر.

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه تعالى اللَّه عما يقول المشبهون علوًا كبيرًا، فهذا الإلحاد في مقابله إلحاد المعطلة فإنَّ أولئك نفوا صفة كماله وجحدوها وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه **فجمعهم الإلحاد وتفرقت بهم طرقه**. وبرأ اللَّه أتباع رسوله وورثته القائمين[٣] بسنته عن ذلك كله فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه [ووصفه به نبيه، ﷺ][٤] ولم يجحدوا صفاته، ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما

(١) كذا في (المطبوعة) و(ص). وأما في نسخة (ب) و(خ) «والمثلوث».
وفي توضيح المقاصد لابن عيسى (٢/ ٢٢٥) نقله بلفظ «والمتلون».
(٢) في (المطبوعة) «عما».
(٣) في (ص) «والقائمين».
(٤) ما بين المعكوفتين زيادة من لوامع الأنوار.

أنزلت عليه لفظًا ولا معنى، بل أثبتوا له الأسماء والصفات ونفوا عنه مشابهة المخلوقات فكان إثباتهم بريئًا من التشبيه، وتنزيهم خليًا من التعطيل، لا كمن شبه حتى كأنَّه يعبد صنمًا أو عطل حتى كأنَّه لا يعبد إلا عدمًا[(١)].

وأهل السنة وسط في النحل كما أنَّ أهل الإسلام وسط في الملل، توقد مصابيح معارفهم ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ لَّا شَرۡقِيَّةٍ وَلَا غَرۡبِيَّةٍ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٌۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾[(٢)(٣)].

فنسأل اللَّه تعالى أن يهدينا لنوره، ويسهل لنا السبيل إلى الوصول إلى مرضاته، ومتابعة رسوله إنه قريبٌ مجيبٌ.

---

(١) روى اللالكائي في شرح الاعتقاد (٣/ ٥٣٢) عن نعيم بن حماد أنه قال: «من شبه اللَّه بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف اللَّه به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف اللَّه به نفسه ولا رسوله تشبيه».
وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في نونيته:
من شبه اللَّه العظيم بخلقه فهو النسيب لمشركٍ نصراني
أو عطل الرحمن من أوصافه فهو الكفور وليس ذا إيمان
وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ١٦٩).

(٢) سورة النور، الآية: ٣٥ .

(٣) من قوله «يكاد زيتها يضيء. . .» إلى تمام الآية ساقط من (ص).

فهذه عشرون فائدةً مضافةً إلى القاعدة التي بدأنا بها في أقسام ما يوصفُ به الربُ تبارك وتعالى، فعليك بمعرفتها ومراعاتها ثم اشرح الأسماء الحسنى إنْ وجدت قلبًا عاقلًا ولسانًا قائلًا ومحلًا قابلًا، وإلا فالسكوتُ أولى بك فجَنَابُ الربوبية أجلُّ وأعزُّ مما يخطر بالبال أو يعبر عنه المقال ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[1] حتى ينتهي العلم إلى من أحاط بكل شيء علمًا. وعسى اللَّه أنْ يعين بفضله على تعليق شرح الأسماء الحسنى[2] مراعيًا فيه أحكام هذه القواعد بريئًا من الإلحاد في أسمائه وتعطيل صفاته فهو المانُ بفضله، واللَّه ذو الفضل العظيم[3].

تم والحمد للَّه أولاً وآخرًا

(١) سورة يوسف، الآية: ٧٦ .

(٢) وقد تحقق هذا لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد ذكر ابن رجب وغيره ضمن مؤلفات ابن القيم كتاب «شرح الأسماء الحسنى» وكان مع هذا له عنايةٌ فائقةٌ في كثيرٍ من مصنفاته بشرح أسماء اللَّه الحسنى وبيان معانيها ومدلولاتها وقد جمع الشيخ الفاضل بكر أبو زيد حفظه اللَّه أبحاث ابن القيم في الأسماء الحسنى من كتبه المطبوعة ورتبها مع ذكر مصادرها في كتابه «التقريب لعلوم ابن القيم».

(٣) من قوله «فهذه عشرون فائدة. . .» إلى قوله: «. . . واللَّه ذو الفضل العظيم» ساقط من (ص).

الفهرس

تم الصف والإخراج
بشركة غراس للطباعة والكمبيوتر
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس: ٤٨٣٨٤٩٥